

الدورة الخامسة والسبعون بعد المائة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة

البند الفرعي 8-3: تقرير الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأوروبا

(روما، إيطاليا، 14-17 مايو/أيار 2024)

عُقدت الدورة الرابعة والثلاثون لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأوروبا التي استضافتها جمهورية مولدوفا بشكل محتلط في الفترة من 14 إلى 17 مايو/أيار 2024 في المقر الرئيسي للمنظمة في روما، إيطاليا.

وحضر المؤتمر الإقليمي 214 مشاركاً، بما في ذلك ثمانية وزراء، وعشرة نواب وزراء ووزراء دولة، وممثلون عن 53 من الأعضاء. كما شاركت فيه ثلاث دول أعضاء، وأربع منظمات تابعة للأمم المتحدة، وأربع منظمات حكومية دولية، وثمانية ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، إلى جانب أربع شركات من القطاع الخاص وممثلين عن مؤسستين من قطاع البحوث والأوساط الأكاديمية.

وركزت المناقشات بشأن السياسات العالمية المنعقدة في إطار المؤتمر الإقليمي على ما يلي: (1) دور الابتكار والرقمنة في استخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام من أجل تسريع وتيرة تنفيذ مسارات النظم الزراعية والغذائية المتعلقة بالقدرة على الصمود في وجه المناخ وخفض الانبعاثات؛ (2) وبناء القدرة على الصمود من خلال تحويل النظم الزراعية والغذائية؛ (3) واستجابة المنظمة للآزمات المتعددة في أوروبا وآسيا الوسطى؛ (4) وتداعيات اعتداء الاتحاد الروسي على أوكرانيا على الأمن الغذائي والزراعة في العالم، بما في ذلك على أسعار الأغذية في العالم؛ (5) والتمويل من أجل القضاء على الجوع في الوقت الراهن وفي المستقبل (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)؛ (6) وكيفية مكافحة الفاقد والمهدر من الأغذية؛ (7) وآفاق الأمن الغذائي العالمي والإقليمي.

وفي ما يتعلق بدور الابتكار والرقمنة في استخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام، طلب المؤتمر الإقليمي من المنظمة تيسير المشاركة في ما بين القطاعات من أجل تحسين حوكمة الموارد الطبيعية بموازاة دعم تبادل المعارف والتعاون ووضع سياسات متسقة، فضلاً عن تسريع وتيرة تنفيذ المبادرات الرئيسية، مثل مبادرة 1 000 قرية رقمية، بغية سدّ الفجوة الرقمية التي تعاني منها المناطق الريفية والاستثمار في إتاحة التكنولوجيات للجميع. ومطلوب من المنظمة أن توسّع دعمها في مجال القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتكيف معه وخفض الانبعاثات بما يتماشى مع استراتيجياتها العالمية الرئيسية وخطط عملها، وأن توفر معلومات محدثة عن طريقة عمل مختلف أقسام المنظمة بعضها مع بعض في مجال المناخ، والطبيعة والتنوع البيولوجي، وسلامة التربة، والثروة الحيوانية، واستخدام الأراضي، والإنتاج المستدام. ومن المتوقع أن توائم المنظمة جهودها المبذولة في مجالي الابتكار والرقمنة مع المبادرات العالمية القائمة وأن تعمل مع الشركاء في الأوساط الأكاديمية والبحثية وغيرهم من الأطراف. ويتعيّن على المنظمة أن توفر معلومات محدثة عن مساهمة عملها في مجالي الابتكار والرقمنة في تحقيق إعلان الإمارات العربية المتحدة بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية القادرة على الصمود والعمل المناخي الصادر في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف وخطط المنظمة المشتركة بين القطاعات. وينبغي أن تيسّر المنظمة الوصول إلى البيانات والمعارف والخدمات الرقمية وأن تنمّي ثقافة الابتكار والرقمنة من خلال اتباع نهج شامل وقائم على حقوق الإنسان ومراعٍ للمساواة بين الجنسين.

وفي ما يتعلق بموضوع بناء القدرة على الصمود من خلال تحويل النظم الزراعية والغذائية، دعا المؤتمر الإقليمي المنظمة إلى دعم الأعضاء، عن طريق البرامج الإقليمية ذات الأولوية، لتحديد ووضع وتنقيح وتنفيذ السياسات والأدوات الهادفة إلى بناء نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود، بما في ذلك من خلال نهج الزراعة الإيكولوجية وغيره من النهج المبتكرة. وينبغي لها أن تواصل اتباع النهج القائم على الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والربط بين متطلبات الإغاثة المباشرة وأهداف التنمية الطويلة الأجل، ومواصلة إبرام الشراكات في هذا الصدد. ويرجى من المنظمة أن تعمل مع آليات وأجهزة التنسيق من أجل تحليل أثر التحديات المتعددة الأوجه الماثلة أمام مكافحة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، لا سيما على النساء والشباب والأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشّة، وتنشيط النظم الزراعية والغذائية. وينبغي أن تدعم المنظمة الأعضاء لبناء القدرة على الصمود وتشاطر أفضل الممارسات وأن توازر الجهود الرامية إلى إتاحة فرص للتعاون الإقليمي.

وبشأن استجابة المنظمة للآزمات المتعددة في أوروبا وآسيا الوسطى، دعا المؤتمر الإقليمي المنظمة إلى مواصلة دعمها المقدم لتحقيق الأهداف العالمية بشأن الاستدامة والمناخ ضمن حدود ولايتها. ومن المتوقع أن تعمل المنظمة في إطار تعاوني مع المبادرات العالمية الأخرى الجارية بغية معالجة تأثيرات تغير المناخ على النظم الزراعية والغذائية، وأن تواصل جهودها المبذولة من أجل مواجهة الآزمات من خلال اتخاذ تدابير فورية وتنفيذ التدخلات في الأجلين المتوسط والطويل. ويتعين على المنظمة أن تتعاون مع المنظمات العاملة في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ، لا سيما الوكالات الأخرى التي توجد مقارها في روما، وأن تضع الخطط اللازمة للتدخلات ذات الأولوية وتنفيذها، آخذة في الاعتبار مسائل المساواة بين الجنسين والأبعاد المتعلقة بالشباب، وأن تواصل دعم التدخلات الهادفة إلى بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي من أجل تحويل النظم الغذائية.

وفي ما يتعلق بتداعيات اعتداء الاتحاد الروسي على أوكرانيا على الأمن الغذائي والزراعة في العالم، بما في ذلك على أسعار الأغذية في العالم، رحّب المؤتمر الإقليمي باستجابة المنظمة للتخفيف من آثار الحرب على الأمن الغذائي ورصدها في العالم وفي أوكرانيا، وطلب من المنظمة أن تواصل تقييم الأضرار التي لحقت بقطاع الزراعة والأغذية في أوكرانيا، فضلاً عن تكاليف إعادة بناء وتأهيل الزراعة في أوكرانيا بفعل الخسائر والأضرار التي لحقت بها. ويتعين على المنظمة أن ترفع تقارير منتظمة إلى الأعضاء، بما في ذلك من خلال الأجهزة الرئاسية للمنظمة، حول الإجراءات المتخذة بشأن ما سبق.

وبالنسبة إلى مكافحة الفاقد والمهدر من الأغذية، دعا المؤتمر الإقليمي المنظمة إلى توفير الدعم السياسي والفني القائم على الطلب للبلدان وتقديم حلول متكاملة للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية والمصممة بما يتلاءم مع السياق الوطني وغيرها من الحلول المبتكرة، إلى جانب التعاون والتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الغذائية. كما ينبغي للمنظمة أن تدعم حشد الموارد من أجل تنفيذ الاستثمارات المستدامة في الابتكارات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية، وأن تدعم استراتيجيات إرساء الشراكات بغية دعم إعداد المبادرات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية الرامية إلى الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية.

وفي ما يتعلق بالنتائج والأولويات الإقليمية والأفضليات الأربع وأهداف التنمية المستدامة، دعا المؤتمر الإقليمي المنظمة إلى التركيز بصورة أكبر على تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والشباب في جميع الأنشطة المنفذة على نطاق الإقليم، بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية ذات الصلة الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي وتوصياتها ذات الصلة في مجال السياسات. ويطلب من المنظمة أن تواصل تعزيز الإجراءات الهادفة إلى الترويج لنهج

"صحة واحدة" والتشديد على سلامة الأغذية بصفتها جزءاً من النمط الغذائي الصحي، وأن تيسر الاستفادة من الابتكارات بشكل متكافئ، لا سيما في المناطق الريفية. كما يُطلب من المنظمة أن تعمم التنوع البيولوجي وتعزز النهج الشامل تماشيًا مع أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الحلول المستدامة والقائمة على الطبيعة والممارسات المبتكرة. وينبغي أن تواصل المنظمة إجراءات المتابعة المتعلقة بالحرب في أوكرانيا، بما يتماشى مع القرارات التي اعتمدها أجهزتها الرئاسية الإقليمية والعالمية. ويتعين على المنظمة أن تدعم الانتقال إلى نظم تتسم بالتنوع وخالية من الكربون وفعالة وتستخدم قدرًا أقل من المدخلات، وأن توفر المزيد من المعلومات حول ممارسة الإدارة المستندة إلى النتائج في الإقليم على النحو الوارد في الوثيقة بعنوان "الأولويات بالنسبة إلى المنظمة في إقليم أوروبا وآسيا الوسطى، بموجب الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031" وأن تعرض المزيد من التفاصيل المتعلقة بحشد التمويل في الإقليم، مع تقديم عرض مفصل للموارد البشرية والمالية بحسب البلد المستفيد من البرنامج المعني.

وبالنسبة إلى البند من جدول الأعمال بشأن **التعلم من عمليات تقييم عمل المنظمة في أوروبا وآسيا الوسطى (2020-2023)**، دعا المؤتمر الإقليمي المنظمة إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة واتخاذ الإجراءات اللازمة في ظل تقرير مكتب التقييم ومواصلة جهودها الرامية إلى إنشاء نظام رصد وتقييم شامل ومتسق على جميع المستويات بغية تحسين استدامة عمل المنظمة وفعاليتها وكفاءته. ويطلب من المنظمة أن تحسّن بقدر أكبر تنفيذ التوصيات المقبولة وأن تواصل العمل على تنمية الزراعة المستدامة، وصون التنوع البيولوجي، وتحويل النظم الزراعية والغذائية، تماشيًا مع ثلاثة برامج إقليمية ذات أولوية. وينبغي أن تعمل المنظمة بشكل فاعل على تعزيز تعاونها الشامل والاستراتيجي وتوسيع نطاقه، مع التركيز بوجه خاص على العمل مع القطاع الخاص. ويطلب من المنظمة أن تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع الأنشطة المنفذة في الإقليم وأن تعزز عملها على تحديد أولوياتها في مجالي جمع البيانات وتحليلها.

وبالنسبة إلى **شبكة المكاتب القطرية - الوضع الراهن وآفاق المستقبل: وثيقة السياسات**، طلب المؤتمر الإقليمي توفير مزيد من المعلومات عن كيفية معالجة الاقتراحات لمسائل الإشراف المناسب، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، وغير ذلك من توجيهات وتوصيات الصادرة عن أنشطة المراجعة وعمليات الاستعراض الأخرى. كما أيد المؤتمر الإقليمي أيضًا التعديلات على شبكة المكاتب القطرية للمنظمة ودعا إلى إعداد سياسة واضحة بشأنها، وإلى صياغة معايير واضحة بشأن إنشاء المكاتب القطرية وتنظيمها بالتوازي مع مراعاة الحاجة إلى المرونة وإلى اتخاذ القرارات بما يتماشى مع السياق. وقد شجّع المؤتمر الإقليمي الإدارة على مواصلة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية الموجودة في البلدان، ودعم المشاركة النشطة من جانب المنظمة في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القطري. وطلب المؤتمر الإقليمي إجراء استعراض للتقدم المحرز منذ انعقاد آخر دورة للمؤتمر الإقليمي لأوروبا. وطلب الأعضاء إجراء استعراض لجميع المكاتب اللامركزية مع توفير معلومات مفصلة عن كل بلد على حدة، فضلًا عن تقديم المزيد من المعلومات بشأن مراكز المعارف، مشدّدين على ضرورة أن تنظر الأجهزة الرئاسية المعنية التابعة للمنظمة في إنشاء هذه المراكز واختصاصاتها. وقد دعم الأعضاء جهود المنظمة لاقتراح نموذج لامركزي، من أجل بلوغ شبكة من المكاتب القطرية للمنظمة تتسم بمزيد من الكفاءة والحدّاءة عن طريق الحوار المفتوح والشفاف والشامل مع الأعضاء، وطلبوا توفير معلومات محدّثة منتظمة عن هذه المسائل في اجتماعات الأجهزة الرئاسية المعنية للمنظمة.

وفي ما يتعلق **بمسائل الحوكمة**، أشار المؤتمر الإقليمي إلى ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان قدرة المنظمة على تنفيذ ولايتها بفعالية، بما يتماشى مع توجيهات الأجهزة الرئاسية للمنظمة ووفقًا لاحتياجات الأعضاء وتوقعاتهم. وتوقع الأعضاء رؤية المزيد من التحسينات في ما يتعلق بالحوكمة والفعالية والشفافية والحياد والمساءلة وإدارة المخاطر، ورحّبوا

بتقرير وحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة عن استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة، وتطلّعون إلى أن تنظر فيه الأجهزة الرئاسية المعنية للمنظمة بصورة معمّقة.¹ ودعا الأعضاء المنظمة إلى مواصلة الجهود المبذولة في مجالي المساءلة والشفافية، بما في ذلك نشر مذكرات التفاهم التي أبرمتها المنظمة مع أطراف ثالثة، وإطلاق بوابة معلومات قائمة على البيانات المفتوحة عن أنشطة المنظمة ومشاريعها وتمويلها. ودكر المؤتمر الإقليمي بالحاجة إلى إعداد تقارير الإدارة والأداء القائمة على النتائج مع التركيز بصفة خاصة على المكاتب اللامركزية وعلى البرامج والمشاريع. كما طلب الأعضاء أيضًا تغيير اسم المؤتمر من "المؤتمر الإقليمي لأوروبا" إلى "المؤتمر الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى".

السيد *Vladimir Bolea*

رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأوروبا

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة والصناعات الغذائية في جمهورية مولدوفا

¹ لم يؤيد الاتحاد الروسي هذه الفقرة حيث إنّ تقرير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها ليست من وثائق دورات المؤتمر الإقليمي، ومن المقرّر النظر فيهما في الدورات المقبلة للأجهزة الرئاسية المعنية.